الأمم المتحدة S/2023/758

مجلس الأمن

Distr.: General
13 October 2023
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتضمّن هذا التقرير، المقدَّم عملاً بالفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 2657 (2022) وبقرار مجلس الأمن 2670 (2022)، معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تشمل التقدم المحرز في ضوء المعايير المرجعية التي حدَّدها الاستعراض الاستراتيجي، وعن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة المستجدة في الفترة من 8 حزيران/يونيه إلى 5 تشرين الأوّل/أكتوبر 2023. وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلب المجلس الوارد في قراره 2657 (2022)، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الصومال الفيدرالية، من خلال الحوار السياسي، العمل على إنجاز أولوياتها الوطنية الرئيسية وتنفيذ خطة بناء الدولة. ففي يومي 26 و 27 آب/أغسطس، عقد رئيس الحكومة الفيدرالية، حسن شيخ محمود، المجلس الاستشاري الوطني، الذي يضم القادة الاتحاديين وقادة الولايات، في دوسمريب، عاصمة ولاية غالمودوغ. وحضر الاجتماع رؤساء جميع الولايات الأعضاء في الفيدرالية باستثناء سعيد عبد الله ديني من بونتلاند. وفي 15 حزيران/يونيه، أصدرت بونتلاند بيانا كررت فيه موقفها بأنّها ستجري مفاوضات ثنائية مع الحكومة الفيدرالية بشأن المسائل العالقة، وبأنها ستمتنع عن المشاركة في المجلس. وركز اجتماع المجلس الذي عقد في آب/أغسطس على الهجوم الموجه ضد حركة الشباب، وعلى جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة. وفي بيان صدر في نهاية الاجتماع، أوضح القادة قرارهم القاضي بجملة أمور منها توحيد العمليات العسكرية ضد حركة الشباب تحت قيادة مشتركة وتسريع

الرجاء إعادة استعمال الورق

الاستعدادات للمرحلة الثانية من الهجوم. كما وجهوا تعليماتهم إلى جميع الوكالات التابعة للحكومة الفيدرالية وللولايات الأعضاء في الفيدرالية بأن تنسّق جهود تحقيق الاستقرار وتعجّل بتنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة.

3 - وفي 18 حزيران/يونيه، عرضت حكومة الصومال الفيدرالية على أنظار البرلمان الفيدرالي الاتفاقات التي توصل إليها المجلس الاستشاري الوطني في أيار/مايو 2023. وفي 7 تموز/يوليه، عين رئيس مجلس الشعب، عدن محمد نور "عدن مذوبيه"، لجنةً تتركب من خمسة أعضاء لأجل مراجعة النموذج الانتخابي الذي اقترحه المجلس. وفي 15 تموز/يوليه، كلّف البرلمانُ الاتحادي اللجنةَ الرقابية المشتركة واللجنةَ المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور بوضع مقترحات لإدراج اتفاقات المجلس ضمن عملية مراجعة الدستور.

4 - وبالتوازي مع ذلك، عقد الرئيس محمود، يومي 12 و 13 تموز/يوليه في مقديشو، اجتماعات تشاورية، لم تحضرها بونتلاند أيضا، مع زعماء سياسيين ومع رجال سياسة سابقين لأجل مناقشة اتفاقات المجلس الاستشاري الوطني المبرمة في اجتماع أيار/مايو 2023 بشأن نظام الحكم والنموذج الانتخابي والجداول الزمنية للانتخابات. وعقب المشاورات، أصدرت الحكومة الفيدرالية نشرة صحفية ذكرت فيها أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة إعادة إشراك بونتلاند في المناقشات المتعلقة ببناء الدولة، وضرورة الحرص على أن يكون الانتقال من النموذج الانتخابي غير المباشر إلى النموذج الانتخابي المباشر قائما على توافق الآراء.

5 - وفي 20 حزيران/يونيه، دخلت ميليشيات عشائرية متحالفة مع جماعات المعارضة السياسية في اشتباكات مع قوات أمن بونتلاند بالقرب من مبنى المجلس التشريعي للولاية في غاروي، وذلك عندما كان أعضاء الجمعية يناقشون إدخال تعديلات على دستور ولاية بونتلاند. وبفضل تدخل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم المشايخ والمجتمع المدني، تم وقف المواجهة. وقام لاحقا المجلس التشريعي لولاية بونتلاند بتعديل دستور الولاية في 25 تموز/يوليه لينص على جملة أمور منها تسجيل تسع رابطات سياسية كأحزاب سياسية وانتخاب رئيس الولاية ونائب رئيسها بشكل مباشر. وبحلول 9 أيلول/سبتمبر، أقرّ المجلس التشريعي للولاية تعيين 12 عضوا في اللجنة الانتخابية في بونتلاند، ورفض حزبان سياسيان تقديم مرشحين. وفي 26 أيلول/سبتمبر، تم بشكل رسمي الانتقال من العمل باللجنة الانتخابية الانتقالية لبونتلاند إلى العمل باللجنة الانتخابية لبونتلاند. وحتى الآن، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن إتمام انتخابات مجالس مقاطعات بونتلاند، لشهر أيار/مايو 2023، في المقاطعات الثلاث المتبقية بمنطقة نوغال.

6 - وفي 8 آب/أغسطس، افتتح رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، عبد العزيز حسن محمد "لافتاغارين"، الدورة السادسة للمجلس التشريعي للولاية، الذي كان في عطلة منذ كانون الأول/ديسمبر 2022. وأقر المجلس التشريعي، في 19 آب/أغسطس، الاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني في أيار/مايو 2023 بشأن إجراء انتخابات المجالس التشريعية بالولايات الأعضاء في الفيدرالية والانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي ردها على ذلك، أعربت أطياف المعارضة عن قلقها، ودعت إلى إجراء انتخابات في الولاية في كانون الثاني/يناير 2024، وفقا لأحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر المصالحة في ولاية جنوب غرب الصومال، الذي عقد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023.

7 - وظل رئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مادوبي"، يواجه معارضة قوية من قبل بعض القادة السياسيين في منطقة جيدو. وفي الوقت نفسه، واصلت معارضة جوبالاند، المتمركزة في نيروبي ومقديشو، رفض تمديد فترة ولاية الرئيس مادوبي لمدة سنة واحدة.

8 - واستمرت الجهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تعزيز الحوار بين الصومال و "صوماليلاند". وعقد المبعوث الخاص للحكومة الفيدرالية بشأن الحوار بين الصومال و "صوماليلاند"، عبد الكريم حسين جوليد، سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع أصحاب المصلحة من السياسيين ومن المجتمع المدني، بما في ذلك في جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال.

9 - ومما يؤسف له أن العنف قد استمر بمستويات متفاوتة من الشدة في لاسعانود، الواقعة داخل منطقة سول المتنازع عليها، حيث قامت كل من إدارة "صوماليلاند" وميليشيا عشيرة دولباهنتي بنشر تعزيزات عسكرية. وتصاعد القتال في 25 آب/أغسطس، مما أدى إلى انسحاب قوات "صوماليلاند" نحو أووغ، وإلى سيطرة ميليشيا عشيرة دولباهنتي على المزيد من الأراضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة) وقوع ما لا يقل عن ثماني ضحايا من المدنيين (أربعة قتلى وأربعة جرحى) داخل بلدة لاسعانود، ستة منهم من الموظفين الطبيين. وفي 8 تموز/يوليه، تضرر مستشفى لاسعانود أيضا من وراء القصف.

10 - واستمرت جهود الوساطة الوطنية والدولية. وفي 15 تموز/يوليه، ومن أجل إجراء المزيد من المشاورات، عاد إلى مقديشيو وفدٌ من شيوخ العشائر كان قد سافر، بدعم من حكومة الصومال الفيدرالية، إلى لاسعانود وهرجيسا في أيار/مايو لمناقشة وقف إطلاق النار. وفي 27 آب/أغسطس، أدان شركاء الصومال الدوليون تصعيد النزاع في بلدة لاسعانود والمناطق المحيطة بها، ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار، ووضع حد للتعبئة، والتزام الجميع بمقتضيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وواصلت الأمم المتحدة أيضا التزاماتها فيما يتعلق بتشجيع الحوار ووقف الأعمال العدائية.

باء - التطورات الأمنية

11 - استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطةُ السلطات الصومالية من أجل مواجهة حركة الشباب في وسط وجنوب الصومال. وفي آب/أغسطس، شنت قوات الأمن الصومالية هجوما لاستعادة المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب منذ فترة طويلة في غالمودوغ.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل 605 حوادث أمنية، منها 173 حادثا إرهابيا. ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تشكل سلاحا بارزا لحركة الشباب. وتم في المجموع تسجيل 255 هجوما بهذه الأجهزة، أسفرت عن وقوع 692 إصابة. واستُخدمت 21 مركبة مفخخة في 18 حادثا داخل ثماني مناطق. واستُخدمت ست أجهزة متفجرة محمولة يدوية الصنع في خمسة حوادث وقعت في مقديشو، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 100 شخص.

13 - واستمرت الهجمات بالنيران غير المباشرة، ولا سيما في مقديشو، وذلك باستخدام قذائف من عيار 107 ملمتر. ففي 25 حزيران/يونيه، أصاب صاروخان موقعين منفصلين داخل منطقة مطار آدم عدي الدولي دون أن يتسببا في أضرار أو إصابات كبيرة. واستُهدفت منطقة المطار مرة أخرى في 19 آب/أغسطس. وتم إطلاق ثمانية صواريخ، إلا أنّ خمسة منها فقط أصابت منطقة مطار آدم عدي الدولي، بما في ذلك مرفق تابع للأمم المتحدة ومجمع تجاري يستضيف العديد من كيانات الأمم المتحدة. وأُصيب اثنان من غير موظفي الأمم المتحدة، وتم تعليق حركة الطيران لعدة ساعات. كما تم استهداف القصر الرئاسي، فيلا صوماليا، بنيران غير مباشرة في 7 تموز/يوليه، مما أسفر عن سقوط العديد من

القتلى. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أُطلقت خمسة صواريخ، انفجر أحدها بالقرب من مجمع الأمم المتحدة، وتسبب في وقوع عدة إصابات بين المدنيين.

14 - وفي 9 حزيران/يونيه، شنت حركة الشباب هجوما على فندق بيرل بيتش في مقديشو، قتل خلاله تسعة أشخاص، من بينهم أحد موظفي الأمم المتحدة.

جيم - التطورات الاقتصادية

15 - واصل الصومال إحراز تقدم في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك من خلال استيفاء محفزات نقاط إنجاز إضافية، منها التنفيذ المرضي لاستراتيجية الحد من الفقر وإطلاق السجل الاجتماعي الموحّد. وتوصّل الصومال أيضا إلى اتفاقات لتخفيف عبء الديون مع دائنين إضافيين.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صادقت المؤسسات الفيدرالية على مشاريع قوانين رئيسية، منها مشروع القانون الوطني لمراجعة الحسابات، الذي يكتسي أهمية بالنسبة لإنجاز خطة بناء الدولة واستيفاء محفزات نقاط الإنجاز المنصوص عليها في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

17 - وظلت الصدمات المتكررة والمتراكمة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتؤدي إلى تباطؤ النمو وزيادة الضغوط التضخمية. فقد سجلت أسعار المواد الغذائية والوقود انخفاضا طفيفا مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، لكنها ظلت أعلى بكثير من المعدلات المتوسطة لفترة الخمس سنوات.

18 - وفي تموز/يوليه، ولأجل خفض الإنفاق التقديري وإعطاء الأولوية لتعويضات قطاع الأمن ولتوظيف المعلمين، وافق البرلمان الفيدرالي على ميزانية تكميلية لعام 2023. وعلاوة على ذلك، قدم البنك الدولي 75 مليون دولار كدعم للميزانية من أجل تخفيف الضغوط المالية وتعزيز النظم الجمركية المنسقة في جميع أنحاء الصومال.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - دعم العملية السياسية

19 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة دعم الصومال في جهوده من أجل بناء الدولة وبناء السلام وتحقيق المصالحة. وعقب اجتماع المجلس الاستشاري الوطني، الذي عُقد في أيار/مايو 2023، تعاطت الأمم المتحدة مع العديد من المؤسسات الفيدرالية التي كانت تسعى للحصول على الدعم للمشاورات العامة بشأن عملية مراجعة الدستور، ومنها البرلمان الفيدرالي. وفي وقت لاحق، ساعدت الأمم المتحدة وزارةَ الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة على إجراء مراجعة للمخطط التشغيلي للمشاورات العامة.

20 - ولدعم المصالحة الوطنية، أجرت الأمم المتحدة، في تموز/يوليه وبالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون الفيدرالية والمصالحة، تدريبا على التفاوض والوساطة وذلك لفائدة 25 من ممثلي المؤسسات الفيدرالية ومؤسسات الولايات وشيوخ العشائر والمجتمع المدني. كما تم في حزيران/يونيه 2023 إطلاق برنامج مشترك لبناء الدولة وتحقيق المصالحة، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وضعه بالتعاون مع الحكومة الفيدرالية ومع وزارات الولايات الأعضاء في الفيدرالية.

21 - واتفقت الأمم المتحدة وحكومة الصومال الفيدرالية والشركاء الدوليون على تمديد برنامج الدعم الانتخابي المشترك وذلك بدون تكلفة وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023. وواصلت الأمم المتحدة أيضا تزويد اللجنة الانتخابية المستقلة في غالمودوغ بالدعم التقني والدعم على بناء القدرات، حيث ساعدت اللجنة على صياغة قانون غالمودوغ الانتخابي وعلى إدخال التعديلات على قانون الأحزاب السياسية.

22 - وزارت الممثلة الخاصة هرجيسا في يومي 17 و 18 تموز/يوليه، حيث التقت برئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبدي وبمبعوثة "صوماليلاند" إلى الحوار، إدنا عدن إسماعيل، لمناقشة مستقبل عملية الحوار. كما التقت في مناسبتين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع السيد جوليد وأكد مجددا على أهمية استئناف الحوار بين الصومال و "صوماليلاند".

باء - دعم قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار

1 - تطوير قطاع الأمن

23 - واصلت البعثة جهودها من أجل مساعدة السلطات الصومالية على تعزيز قدرات قطاع الأمن الوطني والحوكمة، بما يشمل المسائل المتعلقة بالمقترح الوارد في بيان المجلس الاستشاري الوطني الصادر في آذار/مارس 2023 بشأن مراجعة هيكل الأمن الوطني. وواصلت البعثة المشاركة في فريق الشركاء الأمنيين الأساسيين الذي تقوده الحكومة (والذي يضم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة) بشأن تنسيق حوكمة قطاع الأمن وتمويله.

24 - وواصلت الأمم المتحدة دعم حكومة الصومال الفيدرالية في مجال تعزيز قدرتها على إدارة الأسلحة والذخائر.

2 - سيادة القانون

25 - ظلت البعثة تدعم تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات، بما في ذلك من خلال حلقة عمل للحوار المجتمعي، عُقدت في بايدوا على مدى 12 يوما خلال الفترة من 5 إلى 16 تموز/يوليه وحضرها 55 (33 رجلا و 22 امرأة) من ممثلي المجتمعات المحلية ومؤسسات العدالة وإنفاذ القانون. وبمشاركة 33 ممثلا (19 رجلا و 14 امرأة)، عُقدت في بايدوا خلال الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر حلقةُ عمل للمتابعة بشأن العدالة التصالحية، تمثل الهدف منها في تعزيز الثقة مع المجتمعات المحلية وتحسين التنسيق القطاعي. وكانت هناك حلقات عمل بشأن مراعاة المنظور الجنساني وإدارة الحوادث عُقدت لفائدة حرس السجون في كل من بنادر وبونتلاند وولاية جنوب غرب الصومال.

26 - وبعد مشاورات مكثفة مع وزارة العدل الفيدرالية وزارات العدل بالولايات، شُرع في 15 تموز/يوليه في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المشترك للعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وكان التنفيذ الأولي قد أعطى الأولوية لمسألة دعم تحقيق العدالة في المناطق المستعادة. وأنجز تقييم أولي لاحتياجات العدالة في حرريطيري، بولاية غالمودوغ، ويجري التخطيط للقيام بزيارة ميدانية مع وزارة العدل والشؤون الدستورية. وساعدت البعثة الوزارة الفيدرالية والبرلمانيين على وضع خطط ترمي إلى تعزيز الاتصال والتوعية بنموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية.

27 - وقدمت البعثة الدعم لتعزيز قدرات الشرطة، بما في ذلك عن طريق مدّ السلطات الصومالية بالمشورة الاستراتيجية على صياغة استراتيجية الخفارة المجتمعية. ولا يزال التمويل المستدام للعمل الشرطي يشكل مصدر قلق على إثر تعليق الرواتب التي تُدفع، بموجب برنامج الشرطة المشترك، إلى 400 2 من أفراد الشرطة، وذلك بسبب انسحاب بونتلاند من البرنامج.

3 - تحقيق الاستقرار

28 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم من البعثة، قدمت الحكومة الفيدرالية خطة منقحة لتحقيق الاستقرار وأعطت الأولوية لمبادرات تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم استردادها مؤخرا داخل ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي. وفي الفترة من 4 إلى 12 أيلول/سبتمبر، أجرت البعثة تقييما لحالة تحقيق الاستقرار في هذه المناطق، وللجهود المطلوبة في المستقبل. وقدم التقييم ثماني توصيات رئيسية، تضمنت الدعوة إلى دعم المصالحة الاجتماعية والسياسية، وتحسين التنسيق بين قطاع تحقيق الاستقرار والقطاع الإنساني، وزيادة الدعم المقدم لتحقيق الاستقرار.

4 - منع التطرف العنيف ومكافحته

29 - في الفترة من 6 إلى 13 تموز/يوليه، وبالتعاون مع وزارة خارجية سويسرا، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل عن منع التطرف العنيف ومكافحته، وذلك بحضور أعضاء من شبكة العلماء، وممثلين حكوميين لوزارات الشؤون الدينية بالاتحاد والولايات، ومكتب مستشار الأمن القومي. وسهّلت حلقة العمل إيجاد رؤية مشتركة تقوم على تحويل مسار النزاعات نحو السلام، وعلى الأنشطة ذات الأولوية التي تشمل تعزيز التنسيق، وتوفير التدريب على الوساطة، والمضي قدما في إرساء منهج دراسي قائم على إحلال السلام.

30 - وفي إطار جهودها الهادفة إلى الدعوة من أجل وضع استراتيجية معززة للمنشقين من الجماعات المتمردة، قدمت البعثة مشورة بشأن البرنامج المنقح لتأهيل المنشقين، تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، وتركز على التماسك الاجتماعي من خلال إعادة الإدماج المجتمعي. وفي تموز/يوليه، قامت البعثة بتمويل وتيسير حلقة عمل اتصالية في بيدوا، بولاية جنوب غرب الصومال، من أجل زيادة وعي المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأمنية بنهج جديد لإعادة الإدماج على أسس مجتمعية.

جيم - المساعدة الإنسانية

31 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى توسيع نطاق المساعدات الإنسانية، وكذلك الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية وسلطات الولايات الأعضاء في الفيدرالية والجهات الشريكة والمجتمعات المحلية، وأمطار موسم غو التي تراوحت بين الاعتدال والغزارة (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه)، إلى تحسين فرص الحصول على المياه والمراعي، وبالتالي التخفيف من الأثر الممتد للجفاف الشديد والمطول، وتجنب المجاعة. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات الإنسانية مرتفعة بسبب الصدمات المناخية والبيئية المستمرة، والنزاع، ونزوح السكان، وانتشار الفقر، وتفشي الأمراض، وغير ذلك من العوامل المركبة.

32 - ولا يزال النزوح منتشرا على نطاق واسع، حيث نزح أكثر من 3,8 مليون شخص داخليا. والنازحون هم أشد الفئات احتياجا، لأنهم غالبا لا يقدرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويواجهون مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية. أما مسألة معالجة آثار النزوح المطول والحاجة إلى حلول دائمة فهي مازالت تكتسي أهمية بالغة.

33 - ورغم إيصال المساعدات الإنسانية إلى 6,3 ملايين شخص حتى تموز/يوليه، فإنّ ملايين الأشخاص لا يزالون يكابدون الجوع بشكل يومي. فوفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، لشهر أيلول/سبتمبر، يعاني حوالي 3,7 ملايين شخص (أو ما يعادل 22 في المائة من سكان الصومال) من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 3 (مرحلة الأزمة) والمرحلة 4 (مرحلة الطوارئ))، بما في ذلك 1,5 مليون طفل دون سن الخامسة من المحتمل أن يواجهوا سوء التغذية الحاد حتى تموز/يوليه 2024، و 000 330 طفل من المحتمل أن يواجهوا سوء التغذية المفرط. ولا يزال معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام عند مستوى أعلى من عتبات الطوارئ في بعض المناطق، حيث أُبلغ عن مستويات حرجة وصلت إلى 20,2 في المائة في أوساط المشردين داخليا في مقديشو.

34 - والآفاق بالنسبة للفصل الرابع من عام 2023 مثيرة للقلق. إذ من المتوقع أن تتولد عن وجود ظاهرة نينيو قوية في تشرين الأول/أكتوبر، وكذا عن وجود ثنائي قطب إيجابي في المحيط الهندي، أمطارٌ بكميات تزيد عن المتوسط، ليتسبب ذلك في فيضانات نهرية وفيضانات خاطفة. وقد نبّهت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى احتمال أن يتأثر بهذه الفيضانات 1,2 مليون شخص تقريبا، وإلى احتمال أن تتعرض أراض بمساحة 1,5 مليون هكتار إلى مخاطر الغمر. ومن المرجح أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 4,3 مليون، بما في ذلك أكثر من مليون شخص عند مستوى المرحلة 4، و 3,3 ملايين شخص عن مستوى المرحلة 3 من مراحل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي. وبشكل أكثر إيجابية، قد تؤدي ظاهرة النينيو إلى زيادة إنتاج الأغذية والأعلاف وتحسين توافر المياه.

35 - ويعمل الشركاء في المجال الإنساني بشكل وثيق مع الوكالة الصومالية لإدارة الكوارث لأجل دعم التخطيط الوطني، بما في ذلك وضع خطة للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المتعلقة بحدوث ظاهرة النينيو وغيرها من السيناريوهات. وفي آب/أغسطس، أقر المجلس الاستشاري لصندوق المساعدة الإنسانية للصومال مخصصات سريعة بمبلغ 15 مليون دولار لفائدة إجراءات الاستجابة المبكرة للفيضانات، مع إعطاء الأولوية للأنشطة المنفذة في مجالات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والحماية والغذاء والمأوى.

36 - وبالتعاون مع وزارة الصحة، يواصل الشركاء في مجال الصحي تعزيز النظام الصحي الهش في الصومال، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتكثيف الجهود لاحتواء تفشي الأمراض. ففي حزيران/يونيه، تلقى نحو 153 44 طفلا (78 في المائة) من أصل 482 56 طفلا مستهدفا تقل أعمارهم عن سنة واحدة الجرعة الأولى من لقاح الحصبة داخل المناطق المتضرّرة من الجفاف. وأُجريت ثلاث جولات من التطعيم ضد شلل الأطفال في عام 2023، بما في ذلك داخل ست مقاطعات بولاية غالمودوغ، كان من الصعب الوصول إليها في السابق. ومع تحسن إمكانية الوصول، انخفض عدد الأطفال الذين يتعذر الوصول إليهم من 000 560 طفل في عام 2019 إلى 000 89 طفل بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه 2023. واستهدف التطعيم في تموز/يوليه أكثر من 780 101 طفلا دون سن الخامسة داخل المناطق التي يصعب الوصول إليها، وحوالي 2,4 مليون طفل في جميع أنحاء البلد. ويشمل ذلك أكثر من 140 826 طفلا دون سن الخامسة تم الوصول إليهم في جنوب غرب الصومال خلال شهر تموز/يوليه وضمن حملة تطعيم ضد شلل الأطفال قادتها

السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واستهدفت بها 18 مقاطعة بمناطق باي وباكول وشبيلي السفلى. وفي ولاية غالمودوغ، استهدفت إحدى حملات التحصين ضد شلل الأطفال، المنفذة في الفترة من 22 إلى 25 تموز/يوليه، نحو 780 336 طفلا دون سن الخامسة، بما في ذلك داخل المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المستعادة. وتم الوصول إلى بعض المناطق لأول مرة منذ أكثر من عقد.

37 - ولا يزال النزاع وانعدام الأمن يسهمان في وجود بيئة عمل صعبة للغاية. ففي 8 تموز/يوليه، وخلال أعمال القتال التي دارت في بلدة لاسعانود بمنطقة سول المتنازع عليها، تعرض أحد المرافق الصحية لقصف أدى إلى سقوط ضحايا وإلى تدمير سيارتي إسعاف. ومازالت المنظمات الشريكة تقدّم المساعدة في لاسعانود، غير أنّ المخاوف الأمنية والقيود المفروضة على الوصول تعرقلها بشكل كبير. وقد نزح ما يقرب من 000 200 شخص منذ بدء القتال في كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي أعقاب التصعيد الأخير، الذي حدث في 25 آب/أغسطس، فرّ آلاف الأشخاص إلى قرى في "صوماليلاند". وفي وقت لاحق، أفادت التقارير أن بعض الأسر قد بدأت بالعودة إلى لاسعانود.

38 - وأتاحت العملية الموجهة ضد حركة الشباب فرصا للوصول بالخدمات، ولكنها تتطلب من جميع الشركاء والأطراف التخفيف من المخاطر بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وللمدنيين. وعلى الرغم من التحديات، لا تزال الاستجابات جارية في المناطق المستعادة حديثا. فبدعم من اليونيسف، قدّمت الجهات الشريكة إمدادات طبية وتغذوية إلى مستشفى بمقاطعة حرركيري وآخر بمقاطعة سيلدهير داخل الأراضي التي تم استردادها حديثا بمنطقتي جلجدود ومدج. وقام الشركاء في مبادرة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بإصلاح البئر الرئيسي في بلدة حرركيري، وقدّموا مجموعات النظافة الصحية إلى 700 أسرة. واستهدفت المساعدات النقدية المتعددة الأغراض 500 أسرة في حرركيري، حيث تلقت كل أسرة 90 دولارا شهريا خلال الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر.

39 - وفي 11 تموز/يوليه، فرضت حركة الشباب قيودا على حركة المركبات من وإلى ولاية بيدوا، بولاية جنوب غرب الصومال، التي تستضيف نحو 000 650 من النازحين. وارتفعت أسعار الأرز والمعكرونة والسكر بنسبة 20 في المائة تقريبا في بعض المناطق. وتمت إزالة القيود في 21 تموز/يوليه، لكنّ الحالة مازالت تبعث على القلق بسبب احتمال فرض مثل هذه القيود مستقبلا.

40 - وحتى 5 تشرين الأوّل/أكتوبر، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 بنسبة 37,4 في المائة فقط (أي بمبلغ 942,6 مليون دولار من أصل مبلغ مطلوب قدره 2,6 مليار دولار). وقد اضطر الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى خفض المساعدات، وضبط الأولويات بشكل صارم، وحصر المساعدات في المناطق والأشخاص الأكثر ضعفا.

دال - الدعم المقدم لتنسيق المساعدة الإنمائية

41 - في 9 آب/أغسطس، عقدت حكومة الصومال الفيدرالية والأمم المتحدة اجتماعا للجنة التوجيهية المشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2021-2025). وقدم الاجتماع الإشراف الاستراتيجي والتوجيه لعملية تنفيذ إطار التعاون، وذلك للحرص على اتساقه مع الأولويات الوطنية المتطورة، بما في ذلك في المناطق المستعادة حديثا، ومع الانتهاء المتوقع من المرحلة التالية للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومع الجهود المبذولة لإعادة تنشيط التعاون نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

42 - وواصلت الأمم المتحدة التعاطي مع الحكومة الفيدرالية بشأن تفعيل الشراكة المتجددة للصومال والهيكل الجديد للمعونة. ففي 29 و 30 آب/أغسطس، شاركت الأمم المتحدة في إطلاق الأفرقة العاملة المعنية بالركائز، التي هي بمثابة آلية تنسيق تهدف إلى تعزيز التنسيق على المستوى القطاعي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وتمت إضافة فريق معني بتغير المناخ إلى الركائز الأربع المحددة في خطة التنمية الوطنية، وذلك كأولوية حكومية ناشئة.

43 - واستمرت الأمم المتحدة في تزويد الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية بالمساعدة على التكيف مع المناخ والحصول على التمويل المناخي. ففي 13 حزيران/يونيه، وافقت أمانة الصندوق الأخضر للمناخ على تسريع عملية تقديم الطلبات من قبل الصومال، وطلبت تقديم مقترح مفاهيمي مشترك إلى مجلس الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2024 لأجل استخدام مبلغ 25 مليون دولار مخصص بالفعل للصومال.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمه للقدرات المؤسسية لدى الوزارة الفيدرالية لشؤون البيئة وتغير المناخ، وذلك بغية وضع توصيات بشأن معالجة الفجوات في قدرات الوزارة، سواء من حيث القدرة على الوصول إلى التمويل المناخي أو من حيث ضمان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. ويساعد برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي الوزارةَ على وضع الصيغة النهائية لخطتها الوطنية للتكيف وذلك قبيل موعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

هاء - المرأة والسلام والأمن

45 - ظلت الأمم المتحدة تدعم الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات بناء الدولة وبناء السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت البعثة ثلاثة اجتماعات للمنتدى المشترك بين القيادات النسائية في برلمان الصومال وبين الأمم المتحدة. وتمثلت إحدى نتائج الاجتماعات في اتخاذ قرار بتنظيم تدريب على التدابير المؤقتة الخاصة للانتخابات. واتفق المشاركون أيضا على الدعوة لدى رؤساء الولايات الأعضاء في الفيدرالية من أجل إدراج قضايا المرأة في المجلس الاستشاري الوطني، وعلى عقد مؤتمر لجميع البرلمانيات لأجل تكوين موقف بشأن قضايا المشاركة السياسية للمرأة.

46 - وفي 11 تموز/يوليه، قامت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتدريب 60 من أعضاء البرلمان (منهم 33 امرأة) على تعزيز قدراتهم على سن تشريعات تراعي المنظور الجنساني وعلى تعزيز إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وصنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لفائدة 55 من البرلمانيات دورتين تدريبيتين، في تموز/يوليه وآب/أغسطس، على صياغة التشريعات ومهارات القيادة. وكجزء من مجالات العمل الاستراتيجية للمنتدى المشترك بين القيادات النسائية في برلمان الصومال وبين الأمم المتحدة، يسرت البعثة في الفترة من 21 إلى 23 آب/أغسطس عقد تدريب لبناء قدرات 86 من أعضاء البرلمان (منهم 55 امرأة)، وذلك بهدف تعزيز قدرتهم على الدعوة لأجل إدراج تدابير خاصة مؤقتة ضمن التشريعات المقبلة. ووضعت البعثة خطة عمل للشروع في تدريب البرلمانيين في الولايات الأعضاء في الفيدرالية.

47 - وفي 9 آب/أغسطس، اجتمعت البعثة مع قيادات نسائية من المجتمع المدني لمناقشة استراتيجيات التصدي لانخفاض مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك سبل ضمان تخصيص حصة

للمرأة بنسبة 30 في المائة. وأعربت القيادات النسائية عن شعورها بالإحباط إزاء بطء وتيرة عملية مراجعة الدستور وعدم شمولها. ودعت هذه القيادات إلى زيادة المشاركة في بناء الدولة.

48 - وفي يومي 29 و 30 آب/أغسطس، أنشأت الوزارة الفيدرالية لشؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة، فريقا مرجعيا للمجتمع المدني يتألف من 11 عضوا يتولون تقديم المشورة بشأن تنفيذ البرنامج المشترك للمرأة والسلام والحماية، والدعوة إلى إنجاز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الصومال.

واو - الشباب والسلام والأمن

49 - في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه، استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالشراكة مع أكاديمية فولك برنادوت وبالتعاون مع منظمات محلية ذات قيادات شبابية ومع جهات شريكة من المجتمع المدني، منتدى عن الشباب والانتخابات وإرساء الديمقراطية في هيرشبيلي. وجمع المنتدى أكثر من 120 شابا (من بينهم 58 امرأة) وجهات فاعلة سياسية لمناقشة استراتيجيات زيادة مشاركة الشباب في الانتخابات على المستوى دون الوطني.

50 - وفي الفترة من 30 تموز/يوليه إلى 1 آب/أغسطس، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالشراكة مع منظمة الرسوم الكاريكاتورية من أجل السلام (Cartooning for Peace)، بتدريب 20 فنانا صوماليا شابا في مقديشو على استخدام الرسوم الكاريكاتورية الصحفية في تعزيز السلام والحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية.

51 - وفي 10 آب/أغسطس، عقدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حلقة دراسية شبكية جمعت بين الشباب ورواد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة الأفكار المبتكرة في مجال تعزيز مهارات الشباب على حماية البيئة. واحتفالا باليوم الدولي للشباب، الموافق ليوم 12 آب/أغسطس، استضافت البعثة، بالشراكة مع المنظمات الشبابية الصومالية، حوارات "الشباب من أجل السلام" (Youth 4 Peace) داخل المدن الكبرى بجميع أنحاء الصومال. وجمعت الحوارات ما يقرب من 465 شابة وشابا من خلفيات مختلفة، تولوا مناقشة ووضع خطط عمل لتحقيق المشاركة المجدية للشباب في عمليات بناء السلام وصنع القرار.

زاي - حقوق الإنسان والحماية

1 - حقوق الإنسان

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 399 إصابة بين المدنيين (183 قتيلا و 216 جريحا)، وهذا ما يمثل انخفاضا قدره 27 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، نظرا لمسؤوليتها عن وقوع 208 إصابات في صفوف المدنيين (52 في المائة)، تليها 102 إصابة نسبت إلى جهات فاعلة مجهولة، و 53 إصابة إلى ميليشيات عشائرية، و 36 إصابة إلى قوات أمن الدولة، و 12 إصابة إلى جهات فاعلة أخرى. ويعزى الانخفاض في عدد الخسائر البشرية إلى انخفاض حدة القتال من آذار/مارس حتى آب/أغسطس في النزاع الدائر في بلدة لاسعانود في منطقة سول المتنازع عليها، إذ انخفض عدد الخسائر البشرية بنسبة 97 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأسفرت غارتان جويتان شنتهما طائرات مجهولة الهوية يومي 6 و 18 تموز/يوليه على قرية إلكادي بمنطقة جيدو، وثلاثة حوادث استُخدمت فيها

ذخائر غير منفجرة في شبيلي السفلى وجيدو وجلجدود، عن وقوع 46 إصابة في صفوف المدنيين، مما ساهم في زيادة عدد الإصابات على أيدي جهات فاعلة مجهولة.

53 - وفي 21 حزيران/يونيه، يسَّرت بعثة الأمم المتحدة عقد اجتماع بين أفراد من مجتمع البانتو المحلي الصومالي وممثلي المبعوث الرئاسي الخاص المعني بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار للتأكيد على ضرورة توفير مزيد من الحماية للأقليات لدى التخطيط للعمليات العسكرية.

54 - وفي إطار القتال ضد حركة الشباب، اتخذت السلطات الصومالية تدابير قانونية تؤثر على الحيز المدني، مما يمس خصوصًا بالعاملين في مجال الإعلام وبحقهم في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن أنفسهم بحرية. ففي 20 آب/أغسطس، أصدرت الوزارة الفيدرالية للاتصالات والتكنولوجيا قرارا بحظر بعض المنصات وتطبيقات التراسل على الإنترنت مدعية أنها "تُستخدم من قبل الإرهابيين والعصابات". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة ما بدا أنه احتجاز تعسفي لثمانية صحفيين ذكور - خمسة في مقديشو، واثنان في "صوماليلاند"، وواحد في جوبالاند - وإدانة اثنين آخرين في "صوماليلاند" والحكم عليهما بالسجن لمدة عام واحد. وفي جميع الحالات، كان سبب الاعتقال نشر مشاركات انتقادية في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن قضايا ذات اهتمام عام.

55 - وفيما يتعلق بالتطورات التشريعية، وافقت الحكومة الفيدرالية على مشروع قانون حقوق ذوي الإعاقة في 27 تموز/يوليه ومشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون قضاء الأحداث في 10 و 17 آب/أغسطس على التوالي. وتجري حاليا مناقشة مشروع قانون حقوق الطفل في مجلس الشعب. وقدمت الأمم المتحدة الدعم والمشورة التقنيين لدى صياغة مشاريع القوانين هذه ودعت على الصعيد الثنائي السلطات الوطنية الرئيسية إلى إصدارها.

56 - وفي 8 آب/أغسطس، بدأت المحكمة الابتدائية التابعة للمحكمة العسكرية في مقديشو محاكمة أربع زوجات لأشخاص يزعم أنهم أعضاء في حركة الشباب، قبض عليهن في 21 نيسان/أبريل مع سائقهن الذي اتهم بنقل مواد مخصصة لصنع أجهزة متفجرة. وأنكرت النساء أي معرفة بحقيقة ارتباط أزواجهن وبالمواد المنقولة. وفي 24 آب/أغسطس، حكم على السائق بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بينما حكم على النساء بالسجن لمدة سنتين، ولكن أفرج عليهن لاحقا إفراجا مشروطا.

2 - الامتثال لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

57 - في 16 تموز/يوليه، ناقش الفريق العامل التقني المعني بسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنفيذ تدابير التخفيف التي وضعتها بعثة الاتحاد الأفريقي، واستعرض خطوات المتابعة المتعلقة بادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

58 - وفي 7 آب/أغسطس، ناقشت فرقة العمل المعنية بسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان النتائج المترتبة على الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي وآثاره على حماية المدنيين. وقُدمت توصيات انبثقت عن تدقيق أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجب من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم

الدعم في الصـومال. وأيدت فرقة العمل أيضـا تقييم المخاطر وتدابير التخفيف فيما يتعلق بحزمة من الدعم غير الفتاك قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الجيش الوطني الصومالي.

3 - الأطفال والنزاع المسلح

59 - في الفترة من 8 حزيران/يونيه إلى 30 أيلول/سـبتمبر، أبلغت فرقة العمل القطرية المعنية برصـد الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة ضـد الأطفال في النزاعات المسـلحة والإبلاغ عنها عن وقوع 826 انتهاكا جسـيما ضـد 804 أطفال (612 فتى و 192 فتاة). وهذا ما مثّل زيادة بنسـبة 67 في المائة مقارنة بالفترة المشـمولة بالتقرير السـابق والتي يمكن أن تعزى إلى زيادة الانتهاكات في مناطق باي، وشـبيلي السـفلى، وهيران. وشملت الانتهاكات أيضـا 12 هجوما على المدارس، وهجومين على مستشفيات، و 8 حوادث مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية. وظلت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي، إذ كانت مسؤولة عن 61 في المائة من الانتهاكات. وجرى التحقق من أكبر عدد من الانتهاكات في منطقة شـبيلي السـفلى، التي شـهدت زيادة في عدد الإصـابات لدى الأطفال بسـبب قذائف الهاون والمتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة. وتحققت فرقة العمل القطرية من إصـابة 33 طفلا في حادث واحد نجم عن عبوة ناسفة في قريولي بمنطقة شـبيلي السـفلى نفذه جناة مجهولو الهوية. وواصـلت حركة الشـباب اختطاف الأطفال وأجبرت المجتمعات المحلية على تسـليم الأطفال لغرض تجنيدهم واسـتخدامهم. فقد اختطف ما مجموعه 263 طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي بزيادة قدرها 253 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

60 - وفي 31 تموز/يوليه، أقرت حكومة الصـومال الفيدرالية المبادئ التوجيهية للتحقق من العمر وقائمتها المرجعية الموحدة، وهي إجراء رسـمي لتقييم العمر بدأ العمل به لأول مرة في البلد. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى منع تجنيد الأطفال في القوات المسـلحة والتخفيف من خطر احتجاز الأطفال ومحاكمتهم بموجب الاختصـاصـات القضـائية الجنائية للكبار. وهذا ما يمثل تطورًا مهمًا، نظرًا لعدم وجود نظام وطني لتسجيل المواليد والحالات السابقة التي حُكم فيها بعقوبة الإعدام على أطفال مرتبطين بحركة الشباب.

4 - منع العنف الجنسي والجنساني

61 - تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من وقوع حادثتي عنف جنسي مرتبطتين بالنزاع تتعلقان بفتاة تبلغ من العمر 16 عاما في قرطو، بونتلاند، وبامرأة مشـردة داخليا في بيدواه، ولاية جنوب غرب الصـومال، ارتُكبتا على يد جهات مجهولة. وقُدمت الرعاية الطبية لكلا الناجيتين. وفيما أُبلغت الشـرطة بالحادث الذي انطوى على القاصـر، أُفيد بأن الناجية البالغة أُثنيت عن تقديم شـكوى رسـمية. وفي 25 حزيران/يونيه و 15 تموز/يوليه، أدانت محكمة غاروي الإقليمية رجلين وحكمت على كل منهما بالسـجن لمدة 10 سنوات بتهمة الاغتصـاب فيما يتصـل بحادثين وقعا في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2023 في بونتلاند.

62 - وفي 21 حزيران/يونيه و 26 أيلول/سـبتمبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة إلى الصـومال الاجتماعين الفصـليين الثاني والثالث للفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصـد والتحليل والإبلاغ لعام 2023 الذي استُعرضت خلاله اتجاهات العنف الجنسي وأنماطه. ودعا المشاركون إلى تعزيز رصد الهجمات المستقبلية ضد حركة الشباب.

حاء - الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في العمليات المشتركة والمنسقة

1 - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال

63 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال توفير الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بما يتواءم مع مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية والخطة الانتقالية للصومال، وفقا للتكليف الوارد في قرارات مجلس الأمن 2628 (2022)، و 2670 (2022)، و 2687 (2023). وفي إطار المرحلة 1 من الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وفّر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعم لإغلاق قاعدة أمامية واحدة للعمليات وتسليم ست قواعد أخرى من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. ويسَّر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضا الحركة الداخلية للقوات قبل إعادتها إلى الوطن، فضلا عن نقل المعدات إلى قواعد أخرى للعمليات عن طريق متعاقدين تابعين لأطراف ثالثة. وأجري التسليم التكتيكي للقواعد الأمامية للعمليات بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وقوات الأمن الصومالية في 29 حزيران/يونيه. وفي وقت لاحق، في 6 تموز/يوليه 2023، تبرع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال رسميا بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة في القواعد الأمامية للعمليات إلى وزير الدفاع الفيدرالي.

64 - وفي الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 9 أيلول/سبتمبر، وفّر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعم للتقييم الذي أجرته اللجنة التقنية الثلاثية لجميع القواعد الأمامية للعمليات وشارك فيه. ووافقت اللجنة التقنية الثلاثية على القواعد الأمامية للعمليات المقرر تسليمها أو إغلاقها. غير أنه إثر "التوقف التقني" لمدة 90 يوما الذي طلبته الحكومة الفيدرالية في 19 أيلول/سبتمبر، ستستأنف اللجنة التقنية الثلاثية مشاركتها في العملية في تشرين الأول/أكتوبر.

65 - وفي تموز/يوليه، ودعما للخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وفي إطار الاتصال بالبلدان المساهمة بقوات، سافرت رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى نيروبي حيث عقدت اجتماعات مع وزيري الخارجية والدفاع، ورئيس قوات الدفاع في كينيا، وسفير بوروندي لدى كينيا والصومال. وفي غضون ذلك، اختُتمت المفاوضات بشأن طلب التوريد بين حكومة بوروندي وإدارة الدعم العملياتي من أجل نشر أربعة أصول طيران إضافية لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ومن المتوقع أن يجري النشر في تشرين الأول/أكتوبر.

66 - وفي 4 و 5 تموز/يوليه، نظم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال معتكفا لكبار المسؤولين الإداريين، سبقته مشاركة هادفة مع الجهات التي تتعامل مع البعثة، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وقوات الأمن الصومالية. وشملت التوصيات تنفيذ برنامج اللامركزية لكفالة تقديم الدعم على نحو أكثر فعالية في جميع القطاعات، والتواصل الفعال بشأن دعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وزيادة المساءلة والشفافية لكفالة التميز في تقديم الخدمات، وبناء قدرات الموظفين الوطنيين.

67 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام اتخاذ تدابير للتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ثبت أنها ذات فائدة بالنسبة لتنقل وسلامة الأفراد المنتمين إلى البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وشملت هذه التدابير تنظيم دورات تدريبية متخصصة داخل البلد وسابقة للنشر لأكثر من 963 2 فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، وتقديم إحاطات قبل انطلاق القوافل وبعده لأكثر من 400 قافلة من قوافل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية التي تجري عمليات تفتيش على طرق الإمداد الرئيسية أفضت إلى تدمير 15 جهازا متفجرا.

68 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملية الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال من خلال نشر مستشارين فنيين ومستشارين مهندسين مقاتلين في القواعد الأمامية للعمليات التي حُدّدت لأنشطة إعادة التشكيل.

69 - وفي الفترة من 2 إلى 5 أيلول/سبتمبر، قام وكيل الأمين العام للدعم العملياتي بزيارة الصومال والتقى بكبار المسؤولين الحكوميين، بمن في ذلك رئيس الصومال، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمع الدولي. وركزت المناقشات على تقديم الدعم اللوجستي والتشغيلي لعملية الانتقال الأمني الجارية وتعزيز التعاون بين الحكومة الفيدرالية والأمم المتحدة، فضلا عن توفير الدعم اللوجستي في المستقبل.

2 - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية

70 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زوّد مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال 900 13 من أفراد القوات والشرطة الصومالية بالدعم اللوجستي غير الفتاك في 22 موقعا، في سياق عمليات مشتركة أو منسقة مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية.

71 - وحتى 10 أيلول/سبتمبر، كان لدى الصندوق الاستئماني لقوات الأمن الصومالية رصيد سلبي قدره 804 550 دولارات. وتواصلت الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بوضع الصندوق الاستئماني وتعبئة تمويل إضافي.

72 - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التركيز على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني بوصفه عاملا تمكينيا رئيسيا لنقل مسؤوليات التخفيف من خطر المتفجرات. ويجري تعزيز الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية في ضوء الانتشار التدريجي للأفرقة المدربة على التخلص من الأجهزة المتفجرة وحصولها على القدرات اللازمة للتخفيف من خطر المتفجرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عثر الجيش الوطني الصومالي على 36 جهازا متفجرا يدوي الصنع وأبطل مفعولها.

73 - وبالتوازي مع ذلك، ساهمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في دعم وتنمية قدرة قوة الشرطة الصومالية على التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد تحقق ذلك من خلال مواصلة التدريب والتطوير وتوفير المعدات فيما يتعلق بأفرقة إضافية متخصصة بالتخلص من الذخائر المتفجرة. فقد قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب 72 فردا إضافيا من قوات الشرطة الصومالية و 113 فردا من الجيش الوطني الصومالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

طاء - وجود الأمم المتحدة في الصومال

74 - ظلت كيانات الأمم المتحدة موجودة في بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وحتى 5 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر 811 موظفا دوليا و 572 1 موظفا وطنيا في مختلف أنحاء الصومال.

ياء - معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي

75 - أبرز الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، الذي اكتمل في أيلول/سبتمبر 2022، أن ولاية البعثة لا تزال مهمة في السياق السياسي الحالي وأنها تتوافق بشكل وثيق مع أولويات حكومة الصومال الفيدرالية. وفي الوقت نفسه، شدد الاستعراض على أهمية قيادة البعثة لدى ترتيب الأولويات فيما بين مختلف عناصر الولاية، وصياغة توصيات أخرى عديدة لكفالة بقاء البعثة في مستوى المهمة المنوطة بها، بما في ذلك وضع خطط عمل تتماشى بقوة مع أولويات الحكومة، وزيادة تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي؛ ووضع خرائط طريق للتحولات. واقترح الاستعراض أيضا، وفقا للولاية المسندة إليه، نقاطا مرجعية لقياس درجة الفعالية في تنفيذ الولاية. ولاحقا لإقرار مجلس الأمن التوصيات والنقاط المرجعية المنبثقة عن الاستعراض، بدأ العمل على تنفيذ هذه التوصيات.

76 - ففيما يتعلق بالتوصية الأولى، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التأكد من أن خطط عملها تتسق مع أولويات الحكومة وتُستكمل بانتظام لتعكس الأولويات المتغيرة والتسلسل الواقعي لمهام الولاية على النحو الموصى به. وواصلت البعثة كذلك دعم النهوض بعملية مراجعة الدستور، داعية إلى المضي قدما على الصعيد السياسي وتقديم الدعم على الصعيد التقني. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تقديم الدعم للعديد من الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية (باستثناء بونتلاند) من خلال إطار المجلس الاستشاري الوطني بعد اختتام المشاورات العامة والمداولات البرلمانية.

77 - وقد عُلِّق العمل بالتوصيات المتعلقة باستعراض ملاك الموظفين والتشكيلة إلى حين وصول الممثل الخاص الجديد. ومن المتوقع الآن أن تجرى التدريبات في عام 2024 عقب الانتهاء من استعراض استراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، رهنا بتكليف يصدره مجلس الأمن، فضلا عن قرارات المجلس اللاحقة. وفي غضون ذلك، تتواصل الجهود الرامية إلى زيادة وظائف الموظفين الوطنيين، بسبل منها تحويل وظائف دولية إلى وظائف وطنية، وإنشاء وظائف للمتطوعين الوطنيين، واستقدام استشاريين وطنيين حيثما يقتضي الأمر. وبالتوازي مع ذلك، تواصل البعثة أيضا دعم بناء قدرات الموظفين الوطنيين، بسبل منها توفير فرص التدريب وبناء المهارات. ورغم أن اجتذاب المرشحات المؤهلات يشكل تحديا رئيسيا، فهناك جهود تبذل حاليا لتوسيع نطاق التوعية في هذا الصدد.

78 - وكما هو مبين في الاستعراض الاستراتيجي، ستتأثر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بالخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبتقليص الدعم الذي يوفره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وقد بدأ العمل على تقييم العواقب المحتملة ريثما يُجرى استعراض استراتيجي مستقل لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عملا بالقرار 2687 (2023). وشرعت البعثة أيضا في التخطيط للعواقب المحتملة لعملية الانتقال الأمني، بما في ذلك أثرها على وجود البعثة وعملياتها. وتماشيا مع توجيهات الأمين العام بشأن التخطيط الانتقالي والطلب المقدم من حكومة الصومال

الفيدرالية، سيبدأ العمل في عام 2024 على وضع خريطة طريق للانتقال في نهاية المطاف من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى فريق الأمم المتحدة القطري، كما سيبدأ حوار رفيع المستوى للاتفاق بشكل عام على حالة نهائية. وقد أنشئت خلية انتقالية من أجل كفالة استعداد البعثة داخليا للمراحل الانتقالية الثلاث التي عليها اجتيازها.

79 - وعلى النحو المحدد في الاستعراض الاستراتيجي، تظل البرامج المشتركة ممارسة فضلى وأداة أساسية في التحضير لتسليم المهام في نهاية المطاف إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ومنذ الانتهاء من الاستعراض، أثبتت البرامج المشتركة أنها أداة رئيسية لتنفيذ الولاية، وقد أنشئت عدة برامج مشتركة جديدة، بما في ذلك برامج تتعلق بالعدالة والمصالحة.

80 - ولا يزال التنسيق قويا أيضا بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال على مستوى القيادة، ومن ذلك عقد اجتماعات منتظمة. ويجري التخطيط لعقد معتكف للقيادة العليا في مطلع عام 2024. وعلى النحو الموصى به في الاستعراض الاستراتيجي، يجري النظر أيضا في إنشاء أفرقة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وتتشارك الموقع ذاته. وفيما يتصل بالتوصية المتعلقة بتنسيق المساعدة المقدمة إلى قطاع الأمن، فإن اجتماعات منتظمة تُعقد لفريق الشركاء الأمنيين الأساسيين، وهو آلية التنسيق الرئيسية التي تركز على الأمن، وتشترك في رئاستها حكومة الصومال الفيدرالية وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتُبذل حاليا جهود لتبسيط أطر التنسيق الأمني ريثما تتلقى السلطات الصومالية توجيهات بشأن هياكل التنسيق التي ستنشأ عقب تعديل هيكل الأمن الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، توفر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم للحكومة الفيدرالية في أعمالها التحضيرية لعقد مؤتمر في كانون الأول/ديسمبر يركز على الترتيبات الأمنية لاحقًا للخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

كاف - ملاحظات

81 - أرحب بالتزام حكومة الصومال الفيدرالية بالنهوض بالحوار السياسي والمشاورات العامة بشأن الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بخصوص الأولويات الرئيسية لبناء الدولة، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات. ولا أزال أشعر بالقلق إزاء استمرار غياب بونتلاند عن اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني. ويجب تعزيز الأولويات الوطنية للصومال على أساس التوافق السياسي في الآراء. ومن الأهمية بمكان أيضا الإصغاء إلى أصوات النساء والشباب والمجتمعات المحلية المهمشة والتعبير عنها في الاتفاقات التي يجرى التوصل إليها.

82 - وأُلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به البرلمان الصومالي والعمليات التشريعية الرئيسية للنهوض بالأولويات الوطنية الجارية، بما في ذلك مراجعة الدستور. وأرحب بالجهود التي تبذلها الهيئات الدستورية المكلفة بوضع خريطة طريق محددة زمنيا للعملية الدستورية، وأدعوها إلى الانتهاء من العملية قريبا. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم استكمال عملية مراجعة الدستور على أساس مشاورات واسعة النطاق وشاملة والتوصل إلى توافق سياسي في الآراء.

83 - ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الأعمال العدائية في لاسعانود وإمكانية زيادة تصعيد النزاع. ولن تسفر أي أعمال عنف أخرى إلا عن تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل وإلحاق مزيد من الدمار

بالسكان المدنيين المتضررين. وأهيب بجميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض على العنف والخطاب التحريضي. وسيكون ذلك ضروريا لتهدئة الحالة في الميدان وتهيئة الظروف للحوار السلمي وتسوية النزاعات.

84 - ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير عن وجود أعداد كبيرة من المحتجزين جراء القتال الذي وقع في 25 آب/أغسطس في لاسعانود، وأهيب بالأطراف إلى ضمان الحماية الكاملة لحقوقهم. ولا بد أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

85 - وأشعر بخيبة أمل إزاء المستوى المحدود لمشاركة المرأة على الصعيد السياسي. وأشيد بجهود منظمات المجتمع المدني النسائية التي تواصل العمل مع السلطات الصومالية على كفالة الإصغاء لأصوات النساء والأخذ بها في عمليات صنع القرار، لا سيما العمليات الرئيسية بالنسبة لمستقبل شامل لجميع الصوماليين.

86 - ومما يدعو إلى التفاؤل هي أوجه التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الفيدرالية ضد حركة الشباب على عدة جبهات من خلال نهجها المتعدد الجوانب. وأُشيدُ بشجاعة الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وأُعربُ كذلك عن تعازيَّ للحكومة، وللبلدان المساهمة بقوات، ولأسر العديد من الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم.

87 - وأرحب بالجهود الجارية لتحقيق الاستقرار التي تبذلها السلطات الصومالية في المناطق التي استعيدت مؤخرا وفي وقت سابق، على النحو المبين في الخطة المنقحة لتحقيق الاستقرار في الصومال. وقد أُحرزَ تقدم نحو التوصل إلى فهم جامع لعملية تحقيق الاستقرار، وفقا لتقرير التقييم المستقل لتحقيق الاستقرار الذي اكتمل مؤخرا. ويوصي التقرير بزيادة دور المرأة والأقليات في صنع القرار، ومعالجة النقص في تمويل عملية تحقيق الاستقرار، وإيجاد حلول تناسب السياق المحلي، وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق التي استعيدت حديثا. وهذه الجهود تظل فائقة الأهمية لكفالة تعزيز المكاسب. وأشجع الحكومة الفيدرالية على مواصلة هذه الجهود وأحث شركاء الصومال على مواصلة دعم هذه المبادرات.

88 - وأرحب بالجهود الجارية لكفالة تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بالقدرات والإمكانيات المطلوبة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. وأكرر أيضا تأكيد دعواتي السابقة التي أبرزتُ فيها إلحاحية وضرورة توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة لدى مواصلة دعمها الصومال نحو تحقيق مستقبل سلمي وآمن. ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء العجز المالي الذي تواجهه البعثة حاليا، وأحث الجهات المانحة على تقديم مساهمات إضافية.

89 - وأحيط علما بطلب حكومة الصومال الفيدرالية مهلة تقنية للمرحلة الثانية مدتها 90 يوما، وهو الطلب الذي وافق عليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 30 أيلول/سبتمبر، وأحث الجهات المانحة على توفير التمويل لتغطية التكاليف اللازمة لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها بشكل كامل. وبالتوازي مع ذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني دعمًا لقوات الأمن الصومالية.

90 - وأقر بأن الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال سيخلف آثارا على عمليات الأمم المتحدة في الصومال وعلى قدرة المنظمة على إنجاز المهام والبرامج المنوطة بنا. وبغية الحد من الأثر الذي قد يحدثه ذلك على السكان المدنيين، سيتطلب الأمر التعاون والتنسيق على نحو وثيق مع حكومة الصومال الفيدرالية والبعثة.

91 - ولا أزال أشعر ببالغ القلق إزاء استمرار العجز المالي الكبير فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، التي تتوخى الحصول على 2,6 بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لما عدده 7,6 ملايين شخص. وبحلول 5 تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن نسبة تمويل الخطة تبلغ سوى 37,4 في المائة، مما أسفر بالفعل عن انخفاض القدرة على الاستجابة. وفي حين تم تجنب حدوث مجاعة، وبالرغم من بعض التحسينات، فلا تزال الحالة الإنسانية مروعة، نظرا لوقوع الصومال في بؤرة تغير المناخ. ومن المنتظر أن تسفر ظاهرتي النينيو وثنائي القطب الإيجابي في المحيط الهندي المتوقعتين اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر إلى فيضانات شديدة في المناطق النهرية من منطقتي جوبا وشبيلي، فضلا عن المناطق المنخفضة في أجزاء أخرى من البلد، مما قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح، ونزوح جماعي، وتدمير الممتلكات، وفقدان سبل العيش. وأحث الجهات الشريكة الدولية على دعم دوائر العمل الإنساني في جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

92 - وأشير إلى التطورات التي تؤثر على الحيز المدني في الصومال، من قبيل اعتماد تدابير تؤثر سلبا على الحق في الوصول إلى المعلومات وفي حرية التعبير. فالحيز المدني الآمن والشامل ضروري للحوكمة الرشيد ويمكن أن يساعد في منع وصم الأفراد أو دعم المجتمعات المحلية في الحد من العنف. وأحث السلطات الصومالية على اتخاذ خطوات لتعزيز إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار ذات الصلة. وتمشيا مع ندائي إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الحيز المدني وحمايته.

93 - ولعل ما يثير القلق العميق هو الزيادة في حالات اختطاف الأطفال والمستويات المرتفعة بشكل مثير للقلق من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، والتي تعزى في المقام الأول إلى حركة الشباب. وبغية المساهمة في تهيئة بيئة توفر الحماية للأطفال، أهيب بحكومة الصومال الفيدرالية إلى تنسيق الإصلاحات التشريعية والسياساتية لكي تضع تعريفا للطفل ينص على أنه شخص يقل عمره عن 18 عامًا وفقًا لدستور الصومال المؤقت واتفاقية حقوق الطفل، وإلى التنفيذ الكامل والعاجل لخطط عملها لعام 2012 وخريطة الطريق التي وضعتها لعام 2019 والموقعة مع الأمم المتحدة. وأشدد كذلك على ضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية الأطفال خلال العمليات العسكرية في الصومال.

94 - ومما يجدر الثناء عليه هو التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الفيدرالية وجميع الجهات الشريكة نحو الوصول إلى نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأهيب بجميع الجهات الشريكة إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاقات تخفيف عبء الديون قبل نهاية عام 2023 لتمكين الصومال من الحصول على التمويل الإنمائي الدولي الإضافي الذي تشتد الحاجة إليه. وأدعو الحكومة الفيدرالية إلى مواصلة إصلاحاتها في مرحلة ما بعد إنجاز المبادرة للنهوض بالحوكمة المالية الرشيدة.

95 - وأود أن أعرب عن تقديري لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وسائر الجهات الشريكة على دعمها المستمر ومشاركتها في عملية بناء السلام في الصومال.

96 - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص، ولقيادة الأمم المتحدة، وجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، على ما يقومون به من عمل دؤوب وعلى تفانيهم في دعم السلام والاستقرار في البلد.

Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section